



# «الخدمات الغذائية» تتطور في السلطنة

إلى ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض ذات الصلة بنمط الحياة المعاصرة مثل السكري والسمنة في دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى زيادة اعتماد وترتكز الحكومة وتواصل الإهتمام على التمسك بالصحة، طرقت توجه العديد من الأكلات في القطاع حاليا على توسيع فئات الطعام لديهم بشكل مزيد لتشمل خيارات غذائية صحية من أجل تلبية احتياجات هذا القطاع المعزوم والمتنامي من الطعام وبالتالي توسيع قاعدة إيراداتهم في الوقت الذي يسمون فيه إلى جذب المزيد من الزائرين.

**انساق السوق**  
تعد الإمارات العربية المتحدة واحدة من أكبر أسواق الخدمات الغذائية في العالم حيث بلغ حجمها السنوي 6.7 بليون دولار العام 2016 والذي يتم بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 9.6 %، علاوة على تحقيق نمو ملحوظا في عدد منافذ البيع في جميع قطاعات الخدمات الغذائية على الأخص الأخر، تسهلت أيضا الكثر لتحقيق نمو سريع خلال السنوات المقبلة، حيث يتوقع أن يتوقع قطاع الخدمات الغذائية لديها بمعدل نمو سنوي مركب قدره نحو 4.5 % ليصل إلى 2.05 بليون دولار العام 2020.

يتوقع أيضا أن يحقق قطاع الخدمات الغذائية في قطر أداء جيد مع اكتساب مشهد الطعام في التوجه مكانة بارزة في سوق ذات تنافسية عالية.

صيف نسبيا وحققت نمو سنوي مركب قدره 7.5 % ما بين عامي 2012 و2016، وذلك بمعدل نمو سنوي مركب تبلغ نسبته نحو 3 % ليصل إلى 2.75 بليون دولار بحلول 2020.

**محركات النمو الرئيسية**  
بعد الانعكاش المرن، الذي ضعف بسبب انخفاض أسعار النفط واستمرار فوته بدعم من استراتيجيات التنوع في مصادر الدخل، مسؤولة إلى حد كبير عن نمو قطاع الخدمات الغذائية، كما أدى نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي، الذي من المتوقع أن يصل إلى 1.9 تريليون دولار العام 2021 من 1.35 تريليون دولار العام 2016، إلى ارتفاع مستويات الدخل الشخصي، وبالتالي دعم السوق لتقديم الخدمات الغذائية في المنطقة قامت حكومتها الإمارات العربية المتحدة والمنطقة العربية السعودية بالاستثمار بشكل كبير في قطاعي الفنادق والحزرة، وهو ما يعد خطوة استراتيجية من شأنها جعل دول مجلس التعاون الخليجي وجهة واعدة للمستثمرين وعلامات المساهمة، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي الهائل على قطاع الخدمات الغذائية في تلك الدول بوجه عام.

**التحديات**  
وفقا للتقرير، فإن التحديات التي من المرجح أن تتسرع نمو قطاع الخدمات الغذائية تشمل، زيادة الطلب على الألفية الصحية والمعصورة، ويعود ذلك

## 8%

النمو السنوي المركب  
للقطاع الجيوي  
في دول الخليج

من 45.8 طن متري العام 2014 بسبب توسع قاعدة المستهلكين، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تسيطر حاليا نحو بقاء قاعدة قوية للسلع الغذائية التجارية في سوق الخدمات الغذائية، ومن المرجح أن تستمر في تعزيز مكانتها في هذه السوق خلال السنوات المقبلة.

**القيمة السوقية**  
من المتوقع أن يتم سوق دول مجلس التعاون الخليجي بنمو على أساس سنوي بسبب العديد من المحفزات التي يأتي على رأسها توسع العلامات التجارية المحلية، والتي تتطلع بدورها إلى اقتراب قوائم نحو 25 مليون سائح لحضور معرض أكتوبر 2020 المنتظر.

سيحظى هذا النمو أيضا بدعم من اللاعبين الناعين في قطاع الاستثمارات الخاصة، الذين على الرغم من التباطؤ الاقتصادي، يفضلون إعادة التوازن إلى محافظهم من خلال زيادة التركيز على الاستثمار في قطاع الخدمات الغذائية وسط تزايد التقلبات وانخفاض أسعار النفط منذ العام 2014. يشير التقرير أيضا إلى نمو قطاع الوجبات السريعة بنسبة 7.4 %، ومن المتوقع أيضا متابعة حيمته على السنوي، يليه قطاع المطاعم ذات الخدمات المتكاملة الذي حقق نمو بمعدل سنوي مركب قدره 6 %.

على الجانب الآخر يتوقع أن تنمو قطاعات المطاعم والمخابز، التي تقسم بحجم مبيعات

### مطبخ

تشهد السلطنة نموا ملحوظا في قطاع الخدمات الغذائية، مع الزيادة التي تحققت في أعداد المطاعم العالمية والمركزية، بسبب ترويج الماسة كاتال، وحقول الترويج الفخني حصلت «الشيوية» على نسخة منه، كان قطاع الخدمات الغذائية بطيئا قبل سنوات في السلطنة، ليصبح حاليا من الأرق البارزة.

وأصبح قطاع الخدمات الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي تحقيق المزيد من النمو مدفوعا بمؤشرات رئيسية مثل تزايد عدد السكان والقطاع السياحي والدخل المتوفر وتغير العادات الغذائية، وهو ما يعزز الطلب على الفناء وخيارات الطعام، وفقا لتقرير «الماسة كاتال»، يتوقع سوق الخدمات الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي بمعدلات نمو قوية، حيث يتوقع نمو بمعدل سنوي مركب يبلغ 8 %، لتصل قيمته إلى 29.9 بليون دولار بحلول العام 2029، وذلك من 21.5 بليون دولار التي سجلت في العام 2016 و20.1 بليون دولار العام 2015.

ويطوّر التقرير إلى أن هذا النمو سيكون مدفوعا إلى حد كبير بالخدمة التوسعية المعزومة وزيادة أنظار سوق الخدمات الغذائية من خلال منافذ بيع التذرة البولية والمحلية في جميع أنحاء منطقة الخليج، ومع وصول حجم استهلاك الفاني في المنطقة إلى 48.1 مليون طن متري العام 2016